الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/130
3 August 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

الدورة السادسة والثلاثون

جنيف، ١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

البند ٦(ب)'١' من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم المتعمق لأنشطة التعاون التقني بشأن قانون المنافسة وسياستها

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم، وضعت الأمانة استراتيجية تركز أساساً على ما يلي: (أ) الأنشطة المستدامة والتي يمكن أن يكون لها تأثير؛ و(ب) المصادر والسبُل البديلة لتعبئة الموارد البشرية والمالية؛ و(ج) تطوير الربط الشبكي فيما بين المؤسسات الرفيعة المستوى في كل بلد، مما يفضي إلى تحقيق أوجه تآزر فيما بين اختصاصاتها وقدراتها في مجالي التنفيذ والمتابعة. ويتضمن هذا التقرير المرحلي عرضا للتدابير التي اتخذتها الأمانة على مدى الأشهر العشرة الأخيرة.

مقدمة

١- رحبت الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، في دورتها الرابعة والثلاثين المعقودة في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بتقييم برنامج أنشطة التعاون التقني المتعلقة بقانون المنافسة وسياستها (TD/B/WP/119)، ووافقت على التوصيات الواردة فيه، وطلبت إلى الأمانة "أن تنفِّذ هذه التوصيات، واضعة في الاعتبار التعليقات المبداة من جانب أعضاء الفرقة العاملة، وبخاصة فيما يتعلق بالفقرة ٨٩ من التقييم"[(١)]، ودعت "الأمين العام للأونكتاد إلى تقديم تقرير في الدورة الخريفية للفرقة العاملة في عام ٢٠٠٠ بشأن تنفيذ التوصيات الناشئة عن تقرير التقييم".

٢- وقد أُعد هذا التقرير استجابة لتلك الطلبات. وهو يصف الاستراتيجية التي اعتمدتها الأمانة منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم، ويبين الاجراءات والأنشطة المحددة المضطلع بها فيما يتعلق بتحديد الأولويات، وتعبئة الموارد، والعلاقات مع البرامج الأخرى؛ ويستعرض مختلف الأنشطة المنفذة استجابة لطلبات البلدان الأعضاء.

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم المتعمق

٣- من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم، وضعت الأمانة استراتيجية تركز أساسا على ما يلي: (أ) الأنشطة المستدامة والتي يمكن أن يكون لها تأثير؛ و(ب) المصادر والسبُل البديلة لتعبئة الموارد البشرية والمالية؛ و(ج) تطوير الربط الشبكي فيما بين المؤسسات الرفيعة المستوى في كل بلد، مما يحقق أوجه تآزر فيما بين اختصاصاتها وقدراتها في مجالي التنفيذ والمتابعة.

٤- وقد تأثر تنفيذ التوصيات التي اعتمدتها الفرقة العاملة فضلا عن توجهاتها المقبلة بعدد من العوامل والتطورات التي طرأت منذ ذلك الحين: خطة عمل الأونكتاد العاشر التي اشتملت على تعزيز وتوسيع نطاق عمل الأونكتاد بشأن سياسة المنافسة، وبخاصة في مجال بناء القدرات والمؤسسات؛ والعملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سياتل ومتابعة المفاوضات المقبلة والتي ركزت اهتمام الدول الأعضاء النامية على ضرورة توضيح وبلورة المبادئ والمفاهيم وقضايا السياسة العامة المتصلة بالعلاقة بين سياسة المنافسة والتنمية وقدرة هذه البلدان على المشاركة بفعالية في المفاوضات الدولية؛ وطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين

---

(١) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الرابعة والثلاثين، الفقرتان ١ و٢ (TD/B/WP/123 - TD/B/46/9)، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٠.

وسياسات المنافسة الموجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة بأن يُعدَّ لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وهو المؤتمر المزمع عقده في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ والزيادة في عدد الطلبات المقدمة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً للحصول على مساعدة في إعداد تشريعات المنافسة الوطنية؛ وتزايد الالتزامات بتوفير أموال إضافية من المانحين الثنائيين لتمويل أنشطة التعاون التقني المتعلقة بسياسة المنافسة.

ألف – المجالات ذات الأولوية للمساعدة التقنية[٢]

٥- دعت إحدى التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير التقييم الأونكتاد إلى التشديد على أفضل الطرق لإنشاء سلطات مستقلة معنية بالمنافسة، والمساعدة في تدريب الموظفين، وتوفير التدريب في مجال تنفيذ القانون. وفي هذا الصدد، ركَّز الأونكتاد أنشطته على ما يلي:

(أ) الطلبات الواردة من البلدان التي اعتمدت تشريعات بشأن المنافسة والتي تلتمس المشورة فيما يتصل بإنشاء سلطة معنية بالمنافسة؛ وهذا يشمل تدريب الموظفين المسؤولين عن مكافحة الممارسات المانعة للمنافسة، فضلا عن عقد حلقات عمل تدريبية و/أو توفير التدريب أثناء العمل لدى السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان التي تتمتع بخبرة في ميدان المنافسة؛

(ب) الطلبات الواردة من البلدان التي اعتمدت بالفعل تشريعات في مجال المنافسة والتي اكتسبت خبرة في مجال مكافحة الممارسات المانعة للمنافسة وترغب في مناقشة تجاربها في حالات محددة فضلا عن تبادل المعلومات؛ وسيلزم تنظيم حلقات دراسية لإجراء عمليات تبادل المعلومات هذه بين السلطات المعنية بالمنافسة (انظر أدناه)؛

(ج) الطلبات الواردة من البلدان التي ترغب في مراجعة تشريعاتها في مجال المنافسة وبالتالي فهي تلتمس مشورة الخبراء من السلطات المعنية بالمنافسة في دول أخرى، بغية تعديل قوانينها بطريقة فعالة إلى أقصى حد ممكن.

٦- وقد قدم الأونكتاد مساعدة لكل من تايلند وموريتانيا ومدغشقر وفييت نام وإكوادور في إعداد أو صياغة أو مراجعة تشريعاتها الوطنية في مجال المنافسة و/أو حماية المستهلك. ففي حالة مدغشقر، بصفة خاصة، أعد الأونكتاد تقريرا يقترح فيه التعديلات التي يلزم إدخالها على مشروع قانون المنافسة في هذا البلد. كما قام الأونكتاد بتوفير خدمات استشارية لتايلند في مجال صياغة المبادئ التوجيهية الخاصة بالاجراءات التشغيلية لسلطتها

---

(٢) الفقرة ٨٥ من تقرير التقييم.

المعنية بالمنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، أعد الأونكتاد تقريراً يقيّم فيه تجربة البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة على صعيد تنفيذ سياسة المنافسة. وقُدِّم هذا التقرير في اجتماع إقليمي عقد في كييف بأوكرانيا في تموز/يوليه ٢٠٠٠. كما أسدى الأونكتاد المشورة لفرقة العمل التابعة للبلدان الأعضاء في المجتمع الكاريبي (CARICOM) التي كانت تتولى مراجعة البروتوكول التاسع بشأن قضايا سياسة المنافسة وحماية المستهلك. وتنظر أمانة المجتمع الكاريبي في تقرير نهائي حول إمكانية وضع سياسة مشتركة للمنطقة في مجال المنافسة. وعلاوة على ذلك، يجري العمل على صياغة نهج مشترك إزاء سياسة المنافسة في الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا (COMESA) وذلك بمساعدة من الأونكتاد والاتحاد الأوروبي.

٧- وقد عُقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٠ حلقة عمل وطنية بشأن تنفيذ قانون المنافسة في زامبيا. وتمثلت أهداف حلقة العمل هذه في تعزيز القدرات المؤسسية للجنة المنافسة الزامبية فضلا عن المساهمة في العملية التثقيفية التي استهلتها هذه اللجنة بغية إشاعة ثقافة المنافسة في زامبيا.

٨- كما نُظمت في مدغشقر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ حلقة دراسية وطنية بشأن قانون وسياسة المنافسة بغية تمكين المسؤولين الحكوميين وممثلي أوساط القطاع الخاص من فهم الآثار التي ستترتب على مشروع قانون المنافسة عند إقراره والكيفية التي ينبغي بها تطبيقه. وفي أعقاب هذه الحلقة الدراسية، أجريت مشاورات بين الأونكتاد والموظفين المعينين من قِبَل الحكومة فيما يتعلق بوضع مشروع القانون في صيغته النهائية.

٩- أما المجال الآخر من المجالات ذات الأولوية التي شدد عليها التقييم فيتمثل في ضرورة قيام الأونكتاد بمواصلة تنظيم حلقات دراسية وطنية لتلك البلدان التي لم تعتمد بعد قوانين في مجال المنافسة أو حماية المستهلك. وفي هذه الحالات، أحرزت الأمانة تقدما في الاستجابة للطلبات المقدمة من البلدان الأعضاء. وبصفة خاصة، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى:

(أ) البلدان التي لا توجد فيها تشريعات في مجال المنافسة والتي تطلب معلومات عن الممارسات المانعة للمنافسة ووجودها وما قد يترتب عليها من آثار سلبية على اقتصاداتها. وقد اشتمل هذا على إجراء دراسات لهيكل السوق ومدى تماسك قوانين الشركات والقوانين التجارية؛

(ب) البلدان التي لا توجد فيها تشريعات في مجال المنافسة والتي تطلب تنظيم حلقات دراسية تضم ضمن المشاركين فيها مسؤولين حكوميين وأكاديميين فضلا عن ممثلين للرابطات التجارية ورابطات حماية المستهلك؛

(ج) البلدان التي تعمل على صياغة تشريعات في مجال المنافسة والتي تلتمس المشورة في هذا المجال كما تطلب معلومات عن هذه التشريعات المعمول بها في بلدان أخرى.

١٠- وعلى ضوء تزايد عدد طلبات المساعدة، ولا سيما مع اقتراب عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع، تم تنفيذ معظم هذه الأنشطة بطريقة فعالة من حيث الكلفة من خلال تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل إقليمية. ففي أفريقيا، اشترك الأونكتاد والسوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا ولجنة المنافسة الزامبية في تنظيم حلقة دراسية إقليمية عقدت في لوساكا، زامبيا، بشأن سياسة المنافسة والتجارة والتنمية. وكان الغرض من عقد هذه الحلقة الدراسية هو بحث المسائل الهامة في مجال سياسة المنافسة فيما يتعلق بقضايا التنمية والتكامل الإقليمي فيما بين البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، والترابط بين أهداف وأدوات سياسات الاستثمار التجاري وسياسات المنافسة؛ وما تتسم به تجارب تجمعات التكامل الأخرى التي تعتمد سياسة مشتركة في مجال المنافسة من أهمية بالنسبة للسوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا؛ ودور التعاون والاتصال في مجال قانون وسياسة المنافسة.

١١- وبالتعاون مع حكومتي المغرب وزامبيا، يقوم الأونكتاد بتنظيم حلقتين دراسيتين إقليميتين للبلدان الأفريقية بشأن قانون وسياسة المنافسة، وسيتم عقد هاتين الحلقتين في الدار البيضاء في ١٨-١٩ تموز/يوليه وفي لفنغستون في ٢٦-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، على التوالي. وتشكل هاتان الحلقتان الدراسيتان جزءا من العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض مجموعة المبادئ.

١٢- وفي آسيا، وبالتعاون مع اللجنة الهندية المعنية بالاحتكارات والممارسات التجارية التقييدية (MRTP)، والجمعية الهندية لوحدة وثقة المستهلكين (CUTS) ، عقد الأونكتاد حلقة دراسية إقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن سياسة المنافسة (جايبور، الهند، ١٣-١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠). وحضر الحلقة الدراسية مشاركون من السلطات المعنية بالمنافسة، والوزارات، والرابطات التجارية، وجماعات حماية المستهلك من باكستان ونيبال وهونغ كونغ (الصين) وأستراليا واليابان والبلد المضيف. وناقشت الحلقة الدراسية القضايا المحددة ذات الصلة بتجارب البلدان المشاركة، وأدوات التعاون في مجال المنافسة، ومشاكل المنافسة والتجارة الدولية، فضلا عن قضايا المنافسة والعمل المتعدد الأطراف من أجل التنمية. كما أتيحت في الحلقة الدراسية فرصة لمناقشة النتائج التي تمخض عنها الأونكتاد العاشر وتم اعتماد إعلان يتضمن توصيات محددة بالاجراءات التي يلزم اتخاذها في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض مجموعة المبادئ.

١٣- وفي أمريكا اللاتينية، عقدت في بورت أوف سبين في ترينيداد وتوباغو في ١٢-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ حلقة عمل دون إقليمية للمجتمع الكاريبي والدول الأعضاء فيه بشأن قانون وسياسة المنافسة. وقد نظم الأونكتاد حلقة العمل هذه بالاشتراك مع أمانة المجتمع الكاريبي والاتحاد الأوروبي وجامعة وست إنديز ومعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية. وكان الغرض من حلقة العمل هو زيادة معرفة بلدان الكاريبي بالمبادئ الرئيسية لقوانين وسياسات المنافسة وتطبيقاتها. كما نظرت حلقة العمل في نطاق المنافسة وقواعدها المنطبقة في اتفاقات

التكامل الإقليمي، وركزت على قضايا التجارة والتحرير والمنافسة على الصعيد العالمي وعلى صعيد نصف الكرة الغربي.

١٤- وبالتعاون مع لجنة تشجيع المنافسة في كوستاريكا ومع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يعمل الأونكتاد على تنظيم حلقة دراسية إقليمية بشأن قانون وسياسة المنافسة تُعقد في سان خوسيه في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

١٥- وبالتعاون مع اللجنة الأوكرانية لمكافحة الاحتكارات ومع المفوضية الأوروبية، يشارك الأونكتاد في التحضير للمؤتمر الإقليمي لبلدان كومنولث الدول المستقلة وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية بشأن سياسة المنافسة، وهو المؤتمر المزمع عقده في كييف في ١٣-١٤ تموز/يوزليه ٢٠٠٠. وقد عقد في موسكو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ اجتماع إقليمي للمسؤولين عن الهيئات المعنية بمكافحة الاحتكار في كومنولث الدول المستقلة.

باء- الموارد والتمويل

١٦- بالنظر إلى تزايد عدد الطلبات المقدمة من البلدان المستفيدة فيما يتصل بتنظيم حلقات دراسية وطنية وإقليمية وإيفاد بعثات استشارية، تمكن الأونكتاد من تعبئة موارد مالية وبشرية إضافية للاضطلاع بالأنشطة المخطط لها خلال الأشهر الثمانية عشر التالية. وفي حين أن من شأن زيادة الالتزامات المالية من بعض المانحين الثنائيين، والاستعانة بخدمات الخبراء الدوليين، والتعاون مع المنظمات الأخرى بما فيها الوكالات المعنية بالمنافسة في البلدان المتقدمة، أن تساعد إلى حد بعيد في تحقيق أهداف مجموعة المبادئ، فإنه من الواضح أنه لا يمكن تلبية العديد من طلبات المساعدة بالنظر إلى حجم الموارد البشرية والمالية المتاحة حالياً فيما يتعلق بهذا الجانب من جوانب عمل الأونكتاد.

١٧- ويعتمد استهلال المرحلة الأولية من برامج التعاون التقني إلى حد بعيد على المساهمات المالية المقدمة من المانحين. كما أن البلدان المستفيدة تسهم أيضاً في تنفيذ هذه الأنشطة.

١٨- وفيما يتعلق بالموارد المالية، بلغ متوسط مجموع النفقات على المساعدة التقنية في مجال سياسة المنافسة ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة. والمانحون الرئيسيون هم هولندا والنرويج وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي لزيادة الالتزامات بتوفير التمويل خلال السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ أن تتيح زيادة الاستعانة بخدمات المستشارين والخبراء من أجل تلبية بعض الطلبات الواردة من البلدان المستفيدة.

جيم- الربط الشبكي للمؤسسات المعنية بالمنافسة

١٩- إن استدامة أنشطة التعاون التقني تتطلب تطوير الربط الشبكي للمؤسسات المعنية بالمنافسة، الأمر الذي يعتمد على اختصاصات الوكالات الرفيعة المستوى في كل بلد من البلدان، مما يفضي إلى تحقيق أوجه تآزر فيما بين اختصاصاتها وقدرتها في مجالي التنفيذ والمتابعة. وتتطلب عملية الربط الشبكي اعتماد التدابير المحددة التالية:

- تطوير شبكة مؤسسات توفر البرامج التدريبية في مجال سياسة المنافسة في البلدان النامية؛
- زيادة المشاركة عن طريق تعزيز التعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى العاملة في مجال سياسة المنافسة؛ وتوسيع العلاقات مع مؤسسات التعليم العالي الوطنية في البلدان المتقدمة والنامية؛
- تدعيم المؤسسات التي اعتمدت قوانين في مجال المنافسة؛
- تطوير عملية التبادل المنتظم للمعلومات والدورات التدريبية والخبرات فيما بين المؤسسات التدريبية؛
- تحديث وإنتاج مجموعات مواد تدريبية تفي باحتياجات المعنيين بتطبيق وإنفاذ قوانين وسياسات المنافسة؛ وهذا يشتمل أيضاً على توثيق التعاون بين مختلف شُعَب الأونكتاد من أجل إتاحة المتابعة النشطة للمشاريع وإنتاج أفضل المواد التدريسية؛
- تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل ودورات تدريبية على المستويات الوطنية والإقليمية في المؤسسات الأعضاء في الشبكة.

دال- التدريب والعلاقات مع البرامج الأخرى ذات الصلة

٢٠- ومن التوصيات الرئيسية الأخرى الواردة في تقرير التقييم ما يتصل بتصميم وإنتاج مواد تدريبية جديدة بشأن صياغة وتنفيذ قوانين وسياسات المنافسة. وقد تم إعداد مواد تدريبية شاملة ومفصلة يجري اختبارها وتقييمها في نُخبة من البلدان قبل أن يتم نشرها. وتشتمل هذه المواد على نماذج مفصلة بشأن مختلف جوانب عملية صياغة وتنفيذ قوانين وسياسات المنافسة، بما في ذلك دراسات حالات إفرادية فضلاً عن إعداد دليل للمستخدمين من أجل تدريب المدربين. كما سيتم استخدام هذه المواد في التعلُّم عن بُعد وستُتاح على شبكة الإنترنت. ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير وصف لهذه النماذج التدريبية.

٢١- كما تم إحراز تقدم في تنظيم حلقات دراسية تدريبية ومؤتمرات مشتركة مع المؤسسات المتخصصة. وقد نُظمت خلال هذا الصيف دورة دراسية ثانية لمدة أسبوع (١٩-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠) بشأن تسوية المنازعات التجارية الدولية وسياسة المنافسة وذلك بالتعاون مع كلية الحقوق في جامعة جنيف والأكاديمية الدولية للقانون العام. وعُقدت هذه الدورة الدراسية الصيفية في مختلف المنظمات الدولية التي تتخذ من جنيف مقراً لها (الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة العمل الدولية، وغيرها، وجامعة جنيف)، وحضرها ما يزيد عن ١٥٠ مشاركاً من العواصم والبعثات لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. ويُعتزم تنظيم دورة دراسية مماثلة في السنة المقبلة تركز على قضايا سياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية.

٢٢- وسعياً إلى تحقيق أوجه التآزر، التمست الأمانة وضع ترتيبات للتعاون مع المؤسسات الإقليمية التي تتوفر لديها قدرات في مجالي التدريب والمتابعة. وقد انضم الأونكتاد إلى لجنة توجيهية تتألف من اللجنة الأسترالية المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك، وأمانة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنتي المعارض التجارية الكورية واليابانية، وهي تهدف إلى إنشاء مركز موارد لبلدان رابطة جنوب شرقي آسيا باستخدام القدرات القائمة في المنطقة وفي أنحاء أخرى من العالم.

هاء- توصيات أخرى لعملية التقييم

٢٣- تم إعداد قائمة بمراكز التنسيق في العواصم من أجل ضمان أن تتلقى السلطات المعنية، في الوقت المناسب، الدعوات الموجهة إليها للمشاركة في الاجتماعات الوطنية والإقليمية. ويُعتزم إرسال هذه الرسائل إلى السلطات المختصة مباشرة مع إرسال نسخة منها إلى ممثل البلد في جنيف.

٢٤- كما تم إحراز تقدم في نشر تقارير الحلقات الدراسية الوطنية والإقليمية بهدف توفير أحدث المعلومات والأفكار بشأن قوانين وسياسات المنافسة في البلدان النامية. وقد نُشرت هذه التقارير في سلسلة جديدة بشأن القضايا التقنية.

٢٥- وقد أُعيد تصميم وتحديث موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت حيث تتاح معلومات عن قضايا المنافسة وأُدرجت فيه مواد جديدة وروابط بمواقع الشبكة المعنية بالمنافسة[٣].

---

(٣) http://www.unctad.org/en/subsites/cpolicy/cpindex.htm.

المرفق الأول

دورة دراسية بشأن "صياغة قانون وسياسة المنافسة"

الأهداف:

- زيادة وعي المشاركين فيما يتعلق بضرورة تطوير أو تكييف قوانين وسياسات المنافسة القائمة. وسيتم شرح البيانات الرئيسية التي تستند إليها قوانين وسياسات المنافسة بالنسبة لسائر فروع الاقتصاد السياسي، في سياق الوضع القانوني. كما سيتم بيان سُبل ووسائل مراقبة مختلف جوانب تشريعات المنافسة؛
- تمكين المشاركين المطلعين على حالة تطور الهياكل المؤسسية والقانونية في بلدانهم من مقارنة التشريعات القائمة بتلك التشريعات التي ستكون ضرورية من أجل اقتراح تنفيذ الإصلاحات اللازمة في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

المجموعات المستهدفة:

- المسؤولون عن اتخاذ القرارات السياسية: الوزراء ومدراء الوزارات المسؤولون عن قضايا الاقتصاد والتجارة والمالية والعدل وحماية المستهلك؛
- المسؤولون عن اتخاذ القرارات السياسية ذات الصلة بالاقتصاد: المسؤولون التنفيذيون في الإدارات الاقتصادية والتجارية ونوابهم المباشرون؛
  - القضاة المسؤولون عن ضمان التوافق بين التشريعات الجديدة التي سيتم وضعها والتشريعات القائمة: وقد يكون هؤلاء قضاة من المحاكم العليا، وبرلمانيون، ومستشارون قضائيون رفيعو المستوى (عُمداء في الجامعات ومحامون)، فضلاً عن قضاة/موظفين قضائيين في ولايات قضائية قد تكون موضع دعاوى قضائية/ منازعات؛
- مدراء ومسؤولون من القطاع الخاص في تلك البلدان التي يكون فيها لهؤلاء نفوذ وتمثيل (رابطات أصحاب العمل ونقابات العمال وغرف التجارة)؛
- المسؤولون عن تطبيق القواعد المتصلة بسياسة المنافسة من العاملين في مختلف الإدارات ذات الصلة بالاقتصاد والتجارة والمالية والعدل/القانون وحماية المستهلك.

المدة:

- يومان

النماذج:

- النموذج ١: مقدمة
- النموذج ٢: الأهداف والأُسس الاقتصادية لقوانين وسياسات المنافسة
- النموذج ٣: الأدوات القانونية
- النموذج ٤: المؤسسات المسؤولة عن سياسة المنافسة وتطبيق قانون المنافسة
- النموذج ٥: الاستنتاجات وخطة العمل

الأنشطة التالية للحلقة الدراسية:

- طرح ومناقشة الأفكار فيما يتعلق بالممارسات الراهنة التي يلزم إصلاحها أو تعديلها والأدوات والوسائل اللازمة (الميزانية، الموظفون) ووضع قائمة بأسماء الأشخاص والهيئات التي يمكن استشارتها
- تطوير أو تكييف نصوص قوانين المنافسة الوطنية والنصوص التكميلية
- إنشاء أو تحويل المؤسسات والهيئات المفيدة (المسؤولة عن إصدار التعليمات الحكومية في مجال قانون المنافسة والمخولة سلطة رصد ومراقبة السوق؛ السلطات المسؤولة عن المنافسة)
- تنفيذ الهياكل التدريبية والإعلامية وبث المعلومات
- تشجيع التبادلات الدولية مع المنظمات الدولية والسلطات المحلية المسؤولة عن قوانين وسياسات المنافسة في البلدان الأخرى

المواد:

- دليل للمشاركين يُتاح لكل مشارك ويتضمن جميع تفاصيل الدورة الدراسية، والعروض، ودراسات الحالات، والمواد المرجعية التي ستكون مفيدة بعد الحلقة الدراسية؛
- دليل للمدرّبين

المرفق الأول (تابع)

دورة دراسية بشأن
"تنفيذ قانون وسياسة المنافسة"

الأهداف:
- استناداً إلى القانون والسياسة المعتمدين في مجال المنافسة، ستتيح الحلقة الدراسية للمشاركين فرصة تنفيذ وتطبيق ومراقبة الإصلاحات في مجال المنافسة

المجموعات المستهدفة:
- المسؤولون عن اتخاذ القرارات السياسية المتصلة بالاقتصاد: المسؤولون التنفيذيون في الإدارات الاقتصادية والتجارية ونواهم المباشرون
- القضاة من ولايات قضائية قد تكون موضع دعاوى قضائية/منازعات
- مدراء ومسؤولون من القطاع الخاص
- المسؤولون عن تطبيق القواعد المتصلة بسياسة المنافسة من مختلف الإدارات ذات الصلة بالاقتصاد والتجارة والمالية والعدل وحماية المستهلك

المدة:
- خمسة أيام

النماذج:
- النموذج ١: مقدمة
- النموذج ٢: الأهداف والأُسس الاقتصادية لقانون وسياسة المنافسة
- النموذج ٣: الأدوات القانونية وأدوات المراقبة
- النموذج ٤: المؤسسات المسؤولة عن سياسة المنافسة وتطبيق قانون المنافسة
- النموذج ٥: إجراءات التنفيذ

المواد:
- دليل للمشاركين يُتاح لكل مشارك ويتضمن جميع تفاصيل الدورة الدراسية والعروض ودراسات الحالات والمواد المرجعية التي ستكون مفيدة بعد الحلقة الدراسية
- دليل للمدرّبين

- - - - -